دراسة: 31 ألف جنيه تحتاجها الأسرة المصرية شهريًا مقابل أجور لا تكفي 25% من متطلباتها

الاثنين 21 سبتمبر 2026 03:00 م

تطارد مصروفات المدارس وارتفاع الأسعار راتب الموظفة منى مصطفى، التي تعول ابنتين في المرحلة الثانوية، فتتحول ورقة حساب نفقات البيت إلى سجل يومي للعجز والحرمان وإعادة توزيع الضروريات.

وتدخل الأسرة المصرية موسم الدراسة تحت ضغط متصاعد، بينما يقف الحد الأدنى للأجور عند 8 آلاف جنيه شهرياً، بعيداً عن تكلفة حياة تلتهم الدخل قبل أن يصل إلى احتياجات الطعام والعلاج والتعليم.

وبينما تحاول منى توفير 3500 جنيه سنوياً لمصروفات مدرسية ابنتيها، تتراكم فوقها كلفة الدروس الخصوصية والمواصلات والفواتير، لتصبح المدرسة عبئاً مالياً يهدد ما تبقى من طعام الأسرة وقدرتها على الاحتمال.

كما أن الراتب الذي تتقاضاه لا يقترب من الحد الذي يسمح بحياة مستقرة، إذ تحتاج، في تقديرها، إلى ضعفه على الأقل لتنجو أسرتها من دوامة الاستغناء المتواصل عن الاحتياجات الأساسية.

ولم تعد هذه المعاناة حالة فردية تخص موظفة في المنوفية، بل صورة واسعة لأسر تتقاضى أجوراً ثابتة بينما تتغير أسعار السلع والخدمات بوتيرة أسرع من أي زيادة رسمية معلنة.

أجور ثابتة أمام غلاء منفلت

تسجل معدلات التضخم السنوية في مدن مصر 14.5% خلال اغسطس، مع توقعات بارتفاع المتوسط إلى 15.5% في النصف الثاني من 2026، بما يعني استمرار الضغط على الجنيه داخل جيوب الأسر.

وفي المقابل، رفعت الدولة الحد الأدنى لأجور العاملين بها إلى 8 آلاف جنيه اعتباراً من يوليو، فيما ظل الحد الأدنى في القطاع الخاص عند 7 آلاف جنيه منذ مارس 2025.

لكن الأرقام الرسمية للأجور تبدو منفصلة عن واقع الأسواق، لأن العامل لا يشتري رقماً مطبوعاً في قرار إداري، بل يواجه أسعار الغذاء والإيجار والكهرباء والمواصلات والدروس والدواء كل يوم.

ويؤكد الدكتور عادل عامر، الخبير الاقتصادي ورئيس مركز المصريين للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، أن قياس كفاية الأجر لا يصح بعيداً عن سلة النفقات الضرورية التي تتحملها الأسرة شهرياً.

ويطرح عامر سؤالاً أكثر قسوة من مجرد قيمة الراتب: ماذا يستطيع الأجر أن يشتري؟ وهو سؤال يفضح المسافة بين حديث الزيادات الحكومية وبين عجز الدخل عن تأمين الحياة الأساسية.

ولذلك، يقدّر الخبير الأجر المناسب لأسرة من 4 أفراد بنحو 20 ألف جنيه شهرياً، مع الحاجة إلى 25 ألف جنيه لتوفير هامش محدود للطوارئ والادخار بدلاً من الغرق في الديون.

أما الفرد الأعزب، فيحتاج بين 12 و15 ألف جنيه شهرياً، مع اختلاف ظروف السكن والمحافظة، وهو ما يجعل الحد الأدنى الحالي أقرب إلى وسيلة للبقاء المتعثر منه إلى أجر يكفل حياة كريمة.

سلة معيشة تبتلع الدخل

تضع دراسة صادرة عن مركز العدل لدراسات السياسات العامة كلفة معيشة أسرة من 4 أفراد عند 31,784 جنيهاً شهرياً في السيناريو الأوسط، أي نحو 1,059 جنيهاً كل يوم.

وبذلك، لا يغطي الحد الأدنى الحكومي البالغ 8 آلاف جنيه سوى جزء محدود من كلفة هذه السلة، بينما تظل الأسرة مطالبة بسد فجوة تتجاوز قدرتها عبر الحرمان أو الاقتراض أو العمل الإضافي.

كما تكشف المقارنة العددية عجزاً لا تعالجه الزيادات المحدودة، فالأجر الرسمي يقل عن ربع التقدير الشهري الذي تحتاجه الأسرة لتغطية احتياجاتها دون أن تضطر إلى التخلي عن بند أساسي.

ويصنف تقرير الأجر المعيشي الدخل الأقل من 8 آلاف جنيه باعتباره شديد الصعوبة، فيما يضع الدخل بين 8 و12 ألف جنيه داخل خانة الاكتفاء المرتبك بالاحتياجات الأساسية.

ثم إن الدخل بين 12 و15 ألف جنيه لا يمنح سوى مستوى محدود ومستقر نسبياً، بينما يبدأ المستوى المناسب لإعالة أسرة صغيرة من 15 إلى 20 ألف جنيه شهرياً.

وعند تجاوز الدخل 20 ألف جنيه تبدأ مساحة معيشية جيدة نسبياً، فيما يتيح ما يزيد على 25 ألف جنيه هامشاً أفضل للادخار ومواجهة الطوارئ، وهي رفاهية بعيدة عن غالبية الأجور.

ويعيد هذا التصنيف تعريف الأزمة بعيداً عن لغة الأرقام الرسمية المطمئنة، لأن المسألة ليست وجود وظيفة أو راتب، بل قدرة هذا الراتب على حماية الأسرة من السقوط في الفقر.

التعليم والصحة ثمن العجز

توضح الدكتورة زينب أحمد نجيب، الخبيرة الاجتماعية واستشارية العلاقات الأسرية والإنسانية وتطوير الذات، أن الحد الأدنى للأجر الحكومي يغطي قرابة ربع الاحتياجات في ضوء التقديرات البحثية المتاحة.

وترى نجيب أن هذه الفجوة ليست عابرة، بل خلل هيكلي يضغط على الطبقة الوسطى ويدفعها تدريجياً إلى مستويات معيشية أدنى، بعدما عجزت الأجور عن ملاحقة موجات التضخم المتتالية.

كما تدفع الأزمة الأسر إلى ساعات عمل إضافية، وتقلص الإنفاق على التعليم والصحة، وهما البندان اللذان يفترض أن يحميان مستقبل الأبناء وقدرة العائلة على مواجهة المرض والاحتياجات المفاجئة.

ومن ثم، يصبح خفض الطعام أو تقليل الدروس أو تأجيل العلاج قراراً مفروضاً على الأسر، لا اختياراً في إدارة ميزانية البيت، بينما تتراكم آثار هذا الحرمان على الأطفال والآباء معاً.

كذلك، تشير نجيب إلى توسع الاتجاه نحو أعمال غير مستقرة وغير مؤمنة اجتماعياً لتعويض تراجع الدخل، بما يحمل الأسر مخاطر اقتصادية واجتماعية جديدة بدلاً من توفير أمان حقيقي لها.

وفي ظل هذا الواقع، لا تبدو زيادة الأجور المحدودة حلاً للهوة القائمة، ما دامت أسعار الاحتياجات اليومية تقفز أسرع من الدخل، وما دامت الأسر تتحمل وحدها كلفة الفشل في ضبط الغلاء.

كما أن نسبة الفقر التي بلغت 33.5% في آخر بيانات معلنة لعام 2021 تضع الأزمة في سياق أوسع، إذ لا تتعلق المسألة بضيق مؤقت بل بتآكل مستمر للقدرة الشرائية.

وتختصر منى مصطفى مأساة آلاف البيوت وهي تعيد رسم بنود راتبها كل شهر، مطالبة بأن يساوي الداخل الخارج، بينما الواقع يثبت أن ما يدخل لا يلاحق أبداً ما يغادر.